ايطاليا في حالة غليان:

الحزب الشيوعي : ايطاليا بحاجة الى الشيوعيّين ولا مفرّ من المشاركة
الحزب الحاكم : السعي لعلاقات جديدة ولكن دون المشاركة في الحكم
الولايات المتحدة : خطة طوارئ اميركية لمنع وصول الشيوعيّين

يكاد يصبح السؤال عما اذا كان الشيوعيون سيشاركون في الحكم في ايطاليا الى مجرد تساؤل عن متى تتقرر مشاركتهم هذه . فالرأي السائد في ايطاليا المضطربة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا هو ان هذه المسألة مسألة وقت ليس الا ، لان نظام الحكم القائم قد يضطر الى التسليم العملي بان اشراك الحزب الشيوعي الايطالي في الحكم قد يكون افضل وسيلة لاكتساب بعض الامن له خاصة من بعد ما سمي بـ « التسوية التاريخية » التي اقترحها الحزب بهدف دخول الحكم .

بالطبع هذا لا يعني بان الطبقة الحاكمة الايطالية ستوجه « دعوة تاريخية » ، وترحب بمشاركة الحزب الشيوعي في الحكم في وقت اقرب مما يتوقعه البعض من المراقبين السياسيين ، او ان مثل هذا التطور سيحمل السفينة الايطالية الى شاطىء الامان والاستقرار ، او ان الامبريالية الاميركية ستنظر بعين الرضى الى مثل هذه الخطوة تتحقق في ايطاليا الاطلسية — الامر الذي يؤشر الى انه في كلا الحالتين فان البضعة اشهر القادمة ستحمل تطورات سياسية مثيرة في هذا البلد الاطلسي الراسمالي ، الاكثر تأثرا بأزمة الراسمالية المتفشية اليوم .

« التسوية التاريخية »

ان الاسابيع القليلة القادمة ستشهد استكمال استعدادات الحزب الشيوعي للمؤتمر الوطني ، الذي ينعقد في اواسط اذار القادم ، تحت شعار «ايطاليا تحتاج للشيوعيين» ، والذي يأمل الحزب ان يكون مؤتمرا تاريخيا ، كما يأمل بان تقبل ايطاليا بالشعار في النهاية ...

ومنذ سنوات عديدة والحزب الشيوعي الايطالي ، وهو اكبر حزب شيوعي في اوروبا الغربية ، يطالب بالمشاركة ويقول باستحالة حكم ايطاليا من دونه . وهو سيسعى في مؤتمره القادم الى الرد على السؤال عما اذا كان من الممكن « الحكم مع الشيوعيين » ، بان الامر ممكن وبسيط — خاصة من بعد التسوية التاريخية المقترحة منهم .

«والتسوية التاريخية» التي اقترحها السكرتير العام للحزب ازيكو بيرلنغير هي وثيقة بارزة ، اذ تتضمن اقتراحا لتحالف واسع بين الشيوعيين والكاثوليك — ويلعب فيه الاشتراكيون دورا مشاركا ثانويا برغم ان الاقتراح يشملهم رسميا . اما الفكرة الاساسية فهي ان يعمد هذا التحالف الحاكم، الشيوعي — الكاثوليكي ، الى تنفيذ الاصلاحات الاولية نفسها التي كان يطالب بها الاشتراكيون عشية تركهم الشيوعيين في اوائل الستينات، والانضمام الى التحالف الكاثوليكي — الاشتراكي الواسع الذي اعتبر انذاك « انتفاحا على اليسار » ، لم يدم طويلا كتحالف واسع بين اربعة احزاب .

ويقوم تفاؤل الحزب الشيوعي باحتمال تقبل الديمقراطيين المسيحيين مشاركة الشيوعيين لهم في الحكم ، على اساس ان الحزب الشيوعي يتمتع بقوة هائلة ، هي برأيهم بمثابة « نصب تذكاري » للحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم منذ تسعة وعشرين سنة ، يذكر بفشل حكوماته المتتالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم ، والتي بلغ عددها ٣٢ حكومة !

يبلغ عدد المسجلات المضوية في الحزب الشيوعي تبلغ ١٤٦ مليون مضو . وفي الانتخابات يحصل الحزب على ما معدله ٩ ملايين صوت — اي اكثر من ربع عدد السكان ، وهم يكادون يسيطرون سيطرة كلية على النقابات العمالية في البلاد .

وفي المقترحات التي تضمنتها «التسوية التاريخية» للحزب تأكيدات بحماية القطاع الخاص ، وتعهد بعدم اجراء اية تأميمات وباحترام حافز الربح من اجل ابقاء الصناعة الايطالية في وضع القادر على المنافسة ، في الداخل وفي الخارج ، وبمعالجة الركود الاقتصادي باجراءات تبعد خطر البطالة عن ملايين نسمة في هذه السنة .

اما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية — بعضوية ايطاليا في حلف شمال الاطلسي بالتحديد — فان الحزب الشيوعي قد تخلى عمليا عن موقفه السابق الماضي تقليديا لهذا الارتباط . فمن قبل ثلاث سنوات في اخر مؤتمر للحزب ، كان السكرتير العام برلنغير لا يزال يؤكد مشددا بانه « خطأ فادح ان نتخلى عن مطالبنا الاساسية بانسحاب ايطاليا من التحالف الاطلسي ، وبانسحاب القواعد الاميركية من ايطاليا » . ولكنه اليوم من بعد مقترحات «التسوية التاريخية» ، فانه قد تراجع الى القول بان على ايطاليا ان تتجنب اية « خطوات من طرف واحد » ، بينما ان تخرب ميزان القوى الدولي القائم حاليا في اوربا — وبنهم من ذلك قبولا من قيادة الحزب لمزايا ايطاليا الاطلسية في الموقت الحاضر ، في الاقل .

وترى القوى اليمينية في هذه « التسوية » الجديدة مجرد تمهيد في مخطط الحزب الشيوعي الايطالي للتغلغل في الحكم وتقويض النظام القائم بالتدريج التدريجي لحزب الطبقة الحاكمة — الحزب الديمقراطي المسيحي ، الذي حكم ايطاليا ثلاثين سنة . ولهذا ، وعلى ضوء الاوضاع القائمة والقوة المتزايدة للحزب الشيوعي ، فان الحزب الحاكم يبحث عن طريقة « للتحاور » مع الشيوعيين مقابل رفضهم المستمر الى الان لمشاركة الشيوعيين في الحكم . وهم في هذه الرؤية لـ « التحاور » ينظرون بقلق الى انتخابات الاقليمية المفروض ان تجري في انحاء ايطاليا في ايار او حزيران القادم . فهم يدركون انهم اذا ما استمروا في خسارة الانتخابات لصالح الشيوعيين فان نظام الحكم القائم في البلاد لا بد ان ينهار .

في الماضي كان هذا الحزب الديمقراطي المسيحي محميا من الكنيسة الكاثوليكية ، يحصل على ٤٠ بالمئة من الاصوات في انتخابات تلو الاخرى . وقد سيطر دائما على الحكومات الائتلافية التي تتابعت في الحكم . ولكن في شهر ايار الماضي جاء النذير الاول في بداية سقوطه عندما مني بهزيمة كبيرة في الاستفتاء الذي احبط محاولاتهم بالغاء قانون الطلاق الذي كان قد اقر في سنة ١٩٧٠ . وقد فشل الحزب في المرحلة الصعبة ، نتيجة ذلك الاستفتاء ، وفهم الانتخابات الاخيرة الهامة في المجتمع الايطالي . وهم

الاضطرابات العمالية اصبحت ظاهرة يومية

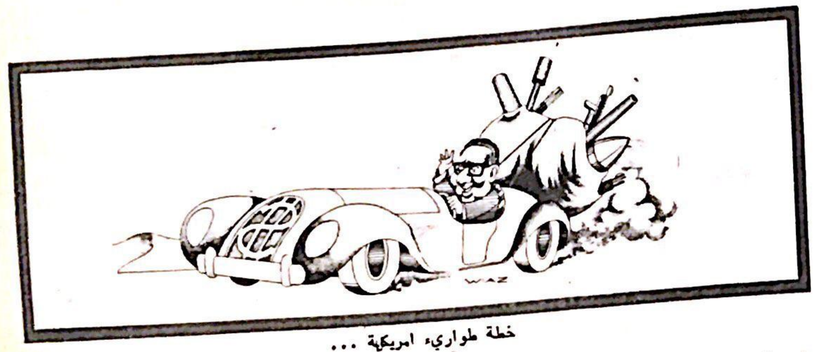

خطة طوارىء امريكية ...

ما يزالون يمنعون في هذا التجاهل ، بينما يقوى اليسار الايطالي من جهة ويقوى التيار القاشي الجديد من جهة اخرى .

خطة طوارىء امريكية :

وقد نجح الحزب الحاكم الى الان في منع مشاركة الحزب الشيوعي في الحكم باللجوء الى التهويل الابتزازي بان مثل هذا التطور قد يؤدي الى ردة فعل تحمل خطر انقلاب عسكري ونشوء حكم ديكتاتوري في البلاد ، ومشيرا الى النمو البارز للمنظمات القاشية الجديدة الناشطة في البلاد . وفي الواقع فان مثل هذا الخطر غير مستبعد كليا هناك. بل ان لدى الولايات المتحدة خطة طوارىء للرد على احتمال وصول الشيوعيين الى الحكم في ايطاليا الاطلسية . وفي عددها الصادر في ١٣ شباط الجاري نشرت صحيفة « نيويورك تايمز » الاميركية ، بعض المعلومات عن هذه الخطة ، وعن الدور الذي طالما قامت به وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية ضد قوى اليسار في ايطاليا . واذا كانت هناك غاية رسمية اميركية من وراء نشر مثل هذه المعلومات في هذا الظرف بالذات الذي تتزايد فيه احتمالات مشاركة الحزب الشيوعي الايطالي في الحكم ويتكثف فيه عجز نظام الحكم القائم عن معالجة الازمة الاقتصادية والسياسية المزمنة والمتفاقمة في ايطاليا ، ليكون هذا بمثابة تهديد غير مباشر ، الا ان هذا لا يفقد هذه المعلومات اهميتها على اية حال .

فقد نشرت وزارة الخارجية الاميركية في الاسبوع الماضي وثائق تظهر ان الرئيس ترومان في سنة ١٩٤٨، وفي خضم قلق اميركي من احتمال استيلاء الشيوعيين على الحكم في ايطاليا ، قد وافق على التوصية سرية للغاية» تقول بوجوب ان تلجا الولايات المتحدة الى الاستخدام الكامل لقواها السياسية والاقتصادية والعسكرية اذا ما فرضت الضرورة لمنع مثل هذا الاحتمال !

وتقول « نيويورك تايمز » بان الجزء الاخير حول « العلاقات الخارجية للولايات المتحدة » — اوروبا الغربية سنة ١٩٤٨ — يتضمن تقارير سرية جدا كانت مصممة لمساعدة حكومة غاسبيري اليمينية في دحر الشيوعيين في انتخابات سنة ١٩٤٨ . وبرغم ان السي . اي . اي . وكالة قد انشئت حديثا انذاك ، قد كلفت بمهمات مزعجل مجلس الامن القومي الاميركي لتلك الغاية ، الا ان هذه التقارير المنشورة لم تجيء على ذكرها . واشارت الصحيفة الى وجود مقاطع عدة محذوفة — مراقبة — في هذه التقارير التي نشرتها الوزارة ، ربما كانت هي المتعلقة بالعمليات السرية لعملاء الاستخبارات الاميركية في ايطاليا . وعلى سبيل المثال فان تقرير لمجلس الامن القومي بتاريخ ١٠ شباط ، ١٩٤٨ ، تضمن ثماني توصيات عمل محدودة . والتوصية الخامسة تنتهي بمقطع مراقب — محذوف . اذ جاء فيها « محاربة الدعاية الشيوعية محاربة ناشطة في ايطاليا ببرنامج معلومات اميركي فعال وبكافة الوسائل العملية الاخرى ... » (!)

وفي تقرير اخر بتاريخ ٨ اذار ، ١٩٤٨ ، جاءت توصية تقول : « واصلوا المساعي من اجل سلخ اليسار الاشتراكي الايطالي عن الشيوعيين » ، وقد ارفقت بتوصية اخرى تدعو الى مواصلة دعم الديمقراطيين المسيحيين وغيرهم من الاحزاب المختارة المعادية للشيوعية ... » (!)

اكثر من ذلك ، نشرت مجلة « فورين افيز » الاميركية مقالا لهاري روزينتسكه ، وهو عميل سابق في السي. اي. اي. كتب فيه يقول : « بان مجلس الامن القومي وقد دفعه استيلاء الشيوعيون على الحكم في تشيكوسلوفاكيا والازمة الايطالية في سنة ١٩٤٨ ، اسند الى وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية مسؤولية القيام بعمليات نفسية وسياسية واقتصادية وحربية غير تقليدية » ضد الشيوعيين الايطاليين .

ومن الواضح للمراقب العادي ، بان نشر هذه الوثائق الاميركية في هذا الوقت ، امر متعمد من واشنطن . فالوضع في ايطاليا لا يمكن ان يستمر كما هو عليه الان ، ولا يمكن للحزب الحاكم مواصلة تجاهل التحولات الهامة في المجتمع الايطالي ، ومنع مشاركة الحزب الشيوعي بحجم تمثيله الضخم ، بينما تتقلص مواطىء اقدامه باضطراد . واذا كانت فكرة انشاء علاقة جديدة بين المؤسسة الايطالية القائمة والحزب الشيوعي — لا تصل الى حد اشراك الشيوعيين في الحكم — هي الفكرة السياسية السائدة هذه السنة في ايطاليا ، فان الشعور السائد هو ان ايطاليا في كلا الحالتين ستشهد في المستقبل القريب احداثا سياسية هامة لان الحكم المشلول القائم عاجز عن تسكين الغليان السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجاري حاليا في البلاد .

●